

Distr.: General
13 July 2005
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ١٠٣ من القائمة الأولية*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة

البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	ألبانيا
٥	بوركينافاسو
٥	تركيا

* A/60/50 و Corr.1.

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ القرار ١٠٨/٥٩، المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، الذي طلبت بموجبه، في جملة أمور، إلى جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار التي تم التوصل إليها عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف أن تنضم إليها، لتتهيئ بذلك الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة؛ وشجعت فيه جميع دول المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، وذلك بتشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، من خلال الاشتراك، من بين جملة أمور، في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وشجعت الجمعية العامة أيضا بلدان البحر الأبيض المتوسط على زيادة تعزيز تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، آخذة في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير المشروع وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وبحول بالتالي دون تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي، ويؤدي إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي. وطلبت الجمعية كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويقدم هذا التقرير استجابة لهذا الطلب وعلى أساس المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٢ - وفي هذا الصدد، أرسلت مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها. وقد وردت حتى الآن ردود حكومات ألبانيا وبوركينا فاسو وتركيا، التي أدرجت في القسم الثاني أدناه. وستصدر أي ردود ترد فيما بعد في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥]

تطمح ألبانيا إلى ضمان مصالحها الأمنية الأساسية من خلال الدبلوماسية الوقائية الفعالة، وتعزيز التعاون مع البلدان المجاورة والإقليمية. وتشارك ألبانيا بنشاط في مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، والشراكة من أجل السلام، ولا سيما في عملية التخطيط والاستعراض وخطّة عمل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وميثاق البحر الأدرياتي وتتطلع إلى الانضمام إلى عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي. وتقوم ألبانيا أيضاً بعمل نشيط في إطار ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، وتشارك في غير ذلك من المبادرات الإقليمية، من قبيل عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا واجتماعات وزراء دفاع بلدان جنوب شرق أوروبا وغيرها.

وفي عام ٢٠٠٣، وقّعت ألبانيا ميثاق البحر الأدرياتي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وتعتبر أن ذلك يشكل إسهاماً في أمن المنطقة والأمن بوجه عام.

ووفقاً للمادة الثانية من وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩، قدمت ألبانيا، دورياً وسنوياً، معلومات إلى أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بتخطيطها الدفاعي، والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية، وتبادل المعلومات عن مدونة السلوك المتعلقة بجوانب الأمن السياسية - العسكرية.

وتهدف ألبانيا أساساً إلى الاندماج في هياكل الأمن الجماعي التابعة للناتو. ويستند قيامها بخفض قواتها العسكرية إلى مفهوم الأمن الوطني في إطار الأمن الجماعي للناتو، مع إيلاء الاعتبار الواجب أيضاً إلى انعدام وجود تهديد تقليدي رئيسي في منطقة البلقان، واحتمال اندلاع أزمات إقليمية، ومحاولات إيجاد كيان أمني ودفاعي أوروبي.

ويتمثل هدفنا في تقديم مساهمات في التعاون والأمن السلميين مع الجيران الإقليميين والبلدان الشريكة مع الناتو، من خلال إجراءات من قبيل أنشطة التدريب وعمليات دعم السلام المتعددة الجنسيات. ويشكل ذلك إسهاماً في بناء الثقة والشفافية على الصعيد الإقليمي، من خلال انفتاحه فيما يتعلق بمهام وهيكل القوات العسكرية الألبانية، ومن ثم النهوض بأهداف اتفاقات تحديد الأسلحة.

وتدرك ألبانيا أن الإرهاب يمثل تهديدا عالميا للسلام والأمن. وقد استُعرضت هذه الظاهرة من خلال الوثائق الحكومية الرئيسية التي تتناول قضايا الأمن والدفاع. ويعتبر الإرهاب في سياسة ألبانيا الدفاعية واحدا من التحديات والأخطار الأساسية التي ستواجه الأمن العام في الفترة المقبلة. وهي تتوخى مساندة العالم المتحضر في جهوده الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته.

وألبانيا دولة طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب البالغ عددها ١٢ اتفاقية، وصدق عليها البرلمان الألباني تصديقا تاما.

- تواصل القوات المسلحة الألبانية المشاركة في عملية قوة تحقيق الاستقرار التابعة للناو في البوسنة والهرسك. وهي تشارك في أفغانستان بفصيلة عسكرية، في إطار بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وتبذل الجهود أيضا لنشر وحدة طبية هناك مزودة بأفراد متخصصين تابعين لبلدان ميثاق البحر الأدرياتي.

- وتشارك القوات المسلحة الألبانية أيضا في عملية "حرية العراق" بسرية من المغاوير قوامها ١٢٠ فردا. كما تشارك ألبانيا في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وتشارك أيضا بأفراد في لواء جنوب شرق أوروبا بوصفه مبادرة إقليمية لدعم السلام والاستقرار.

- وأبرمت ألبانيا واليونان اتفاقا ييسر التعاون الذي يركز على مكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات والهجرة غير الشرعية وضبط الحدود.

- يتمثل التعاون مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في توقيع صكوك قانونية ترمي إلى مناقشة المسائل العابرة للحدود، ومنع الأنشطة غير القانونية.

- وأثبت التعاون مع الجبل الأسود فعاليته في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب البضائع عبر الحدود.

- جرى التعاون بين ألبانيا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال العامين الماضيين، ويتركز على تبادل المعلومات.

- يجري تعاون وثيق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وقوات الشرطة التابعة لبلدان أخرى بغرض مكافحة الإرهاب.

وما برحت جمهورية ألبانيا تتخذ التدابير الملائمة امتثالاً لمقتضيات الاتفاقيات الدولية الرامية إلى محاكمة الإرهابيين وتسليمهم، فضلا عن منع الإرهاب ومكافحته من قبيل:

- إنشاء مركز إقليمي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والتهرب والهجرة غير الشرعية.
- تعزيز مراقبة الحدود، لمنع العناصر الإرهابية الدولية من دخول البلد.
- إبرام اتفاق عام ٢٠٠٢ بين الأركان العامة للقوات المسلحة الألبانية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو بغرض زيادة الأمن والمراقبة على الحدود، وتبادل المعلومات وتسيير الدوريات على طول الحدود.
- إنشاء وحدات لمكافحة الإرهاب والمخدرات داخل وزارة الخارجية.
- إن ألبانيا، بوصفها عاملاً من عوامل السلام والاستقرار في المنطقة، لا تدعم الأعمال الإرهابية بأي صورة من الصور، وسوف تواصل تكريس جهودها نحو تعزيز الأمن الإقليمي والأوروبي. وألبانيا متحالفة مع قوات التحالف وتلتزم فعلاً بالمشاركة في حملة مكافحة الإرهاب بجميع ما لديها من أصول وقدرات.

بور كينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥]

تتم حكومة بور كينا فاسو بمسألتي السلام والأمن الدوليين. ومن ثم فإنها تعمل دائماً على إيجاد مناخ من الاستقرار في جميع المناطق في العالم. وعلى الرغم من أن بور كينا فاسو ليست من منطقة البحر الأبيض المتوسط فإنها، وفقاً لروح القرار ١٠٨/٥٩، سبق أن انضمت إلى العديد من الصكوك القانونية التي سيسمح تنفيذها بتعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة.

تركيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥]

ترى تركيا أن التعاون بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لمكافحة المخاطر والتهديدات القائمة للسلام والاستقرار في المنطقة يجب أن تعزز وتكثف بتحديد مجالات المصالح والشواغل المشتركة والإمكانات المتوافرة للاضطلاع بمزيد من الأنشطة المنسقة.

وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لديها مصلحة مشتركة في أمن هذه المنطقة واستقرارها. ويجب بذل جميع الجهود الممكنة لمنع وقوع الأزمات والحد من خطر تفاقم الأزمات والتراعات القائمة.

ويشكل الالتزام المشترك برعاية الأمن التعاوني مفتاحاً للاستقرار والتقدم. ويجب ألا تعزز أي دولة أمنها على حساب دول أخرى. إلا أن الأمن التعاوني يتطلب شراكة حقيقية قائمة على المساواة والشفافية والثقة المتبادلة على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء.

إن الأمن لا يتجزأ. وانطلاقاً من هذا المفهوم، تدعم تركيا بشدة الجهود المبذولة في مختلف المنتديات الدولية، أي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، التي من شأنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية في معالجة التهديدات، ومنع الصراعات المحتملة وتعزيز التفاهم المتبادل في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونرى أن ثمة إمكانيات هائلة يجب استغلالها في هذا الصدد.

وفي هذا السياق، تشجع تركيا جميع البلدان على الاستفادة من الخبرات الموجودة لبناء هياكل وآليات للإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ومنع الصراعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وينبغي كذلك النظر في إنشاء مركز لمنع نشوب الصراعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط كأداة لبناء الثقة. إن بناء الثقة عامل رئيسي في حل النزاعات.

ويجب كذلك أن نضع المزيد من التركيز على تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات ملموسة.